رقم الوثيقة: IOR 53/005/2011
25 أكتوبر/تشرين الأول 2011

يتعين على الدول أن تنتخب المرشح الأكثر أهلية لمنصب المدعي العام القادم للمحكمة الجنائية الدولية

مع اقتراب انتخاب المدعي العام القادم للمحكمة الجنائية الدولية بعد بضعة أسابيع، تدعو منظمة العفو الدولية إلى توخي المزيد من الشفافية في العملية، وتحث الدول على التركيز حصرياً على انتخاب المرشح الأكثر أهلية. إن هذا الانتخاب، الذي من المقرر إجراؤه في ديسمبر/كانون الأول، يعتبر قراراً في غاية الأهمية لأنه هو الذي سيحدد نجاح المحكمة الجنائية الدولية في العقد القادم.

وعلى عاتق المدعى العام تقع المسؤولية الكبرى عن تحديد أين ستُجري المحكمة الجنائية الدولية تحقيقاتها وأي القضايا ستتولى المقاضاة بشأنها. إن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وملايين الضحايا في العالم بأسره يتطلعون إلى المدعي العام كي يسعى إلى إحقاق العدالة الدولية وفقاً لأرفع المعايير. ومن الضروري أن يتم انتخاب المرشح الأقوى في عملية علنية تكرس ثقة جميع الذين يتابعون عمل المحكمة المهم.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه بموجب المادة 42 (3) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يجب أن يتمتع الشخص الذي يُنتخب لمنصب المدعي العام للمحكمة بأخلاق رفيعة وكفاءة عالية، ويجب أن تتوافر لديه خبرة عملية واسعة في مجال الإدعاء أو المحاكمة في القضايا الجنائية وأن يكون ذا تاريخ مشهود له في أداء المهمات المهنية بشكل محايد ومستقل. وبالإضافة إلى ذلك، يُستحسن كثيراً أن يتمتع المرشح بخبرة في المقاضاة الجنائية بموجب القانون الدولي على المستوى الوطني أو الدولي، وبخبرة في قضايا محددة، من بينها قضية العنف ضد النساء والأطفال.

وفي وقت لاحق من هذا اليوم، ستقدم لجنة البحث، التي ما برحت تعمل منذ فبراير/شباط 2011 لتحديد مرشحين مؤهلين لإشغال منصب المدعي العام، قائمة مختصرة تضم ثلاثة مرشحين على الأقل لمكتب جمعية الدول الأطراف. ولكن أسماء جميع هؤلاء المرشحين لا تزال طي الكتمان.

والآن، وبعد أن تم إعلام المكتب بأسماء المرشحين في القائمة المختصرة، فإن من المهم إعلان هذه الأسماء على الملأ ونشر السير الذاتية وغيرها من المعلومات المتعلقة بجميع المرشحين في موقع المحكمة على الشبكة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على لجنة البحث أن تنشر تقريراً كاملاً عن عملها، يتضمن المعايير التي طبقتها في تحديد القائمة المختصرة، وبيان كيف يلبي كل مرشح في القائمة المختصرة تلك المعايير.

وعند تسلم القائمة المختصرة، يطلب المكتب من الدول النظر في المرشحين بصورة غير رسمية، وذلك من أجل تحديد مرشح واحد يحظى بالتوافق لترشيحه وانتخابه في ديسمبر/كانون الأول.

ومع أن منظمة العفو الدولية تعترف بأن تحديد مرشح يحظى بدعم جميع الدول الأطراف أمر مستحسن، فإنها تشعر بالقلق من أن السعي إلى تحقيق الإجماع في الانتخابات من خلال عملية غير رسمية يمكن أن يؤدي إلى مزيد من تسييس العملية وتقويض الشفافية.

إن نظام روما الأساسي يستشعر بوضوح أن انتخاب المدعي العام سيكون مثار خلاف، ولذا فإنه ينص، بدون استثناءات، على أن "يُنتخب المدعي العام بالاقتراع السري بالأغلبية المطلقة لأعضاء جمعية الدول الأطراف".

ويجب على الدول، أولاً وقبل كل شيء، أن تركز على دعم المرشح الأكثر أهلية لإشغال المنصب وألا تدعم مرشحاً ما من أجل الإجماع بحد ذاته. ومن هنا، إذا لم يتم التوصل إلى إجماع بشكل حر، فإن الدول مدعوة إلى تسمية مرشحين رسمياً للتنافس في العملية الانتخابية التي ستجري في ديسمبر/كانون الأول بلا تأخير.

وخلال العملية القادمة، تدعو منظمة العفو الدولية الدول إلى عدم الدخول في صفقات تصويت تتعلق بانتخابات دولية أخرى (بما فيها الانتخابات الموازية لقضاة المحكمة الجنائية الدولية الستة) أو اتفاقات دولية أخرى من شأنها أن تقوض نزاهة العملية الانتخابية. إذ أن لمثل هذه الاتفاقات آثاراً سلبية على الانتخابات الدولية، ويجب رفضها بالنسبة لمنصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بالذات، نظراً للأهمية الفائقة التي يكتسيها.

خلفية

سيتم انتخاب المدعي العام الجديد للمحكمة الجنائية الدولية في الدورة العاشرة لجمعية الدول الأطراف التي ستُعقد في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيو يورك في الفترة من 12 إلى 21 ديسمبر/كانون الأول.

ونشير إلى أن المادة 42 (3) من نظام روما الأساسي تنص على أن: "يكون المدعي العام ونوابه ذوي أخلاق رفيعة وكفاءة عالية، ويجب أن تتوافر لديهم خبرة عملية واسعة في مجال الإدعاء أو المحاكمة في القضايا الجنائية ويكونون ذوي معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة."

وسيتسلم الشخص الذي يُنتخب لمنصب المدعي العام مهام منصبه لمدة تسع سنوات في يوليو/تموز 2012.